المجرم والقانون

المجرم فرد لم يستطع ان يكيف حياته لتكون ملائمة للوسط الذي يعيش فيه ومطابقة لقوانين البلاد التي ولد فيها . وهذا العجز في ضبط النفس والتغلب على الدوافع الداخلية يعزى الى عاملين تورثين عوامل الوراثة ، وعامل الوسط . وقد يكون سبب الاجرام العاملين معاً اي الوراثة والوسط . فلا يجد نفسه قادراً على الحياة في حدود القانون . ويجد نفسه مضطراً ان يتبع النوازع الادبية ، والبواعث الدينية ، والحواجز الاجتماعية ، والقوانين الوضعية من امامه .

ويأبى الا ان يعيش كما يشاء وكما يريد !!

ان مشكلة الاجرام من المشاكل الاجتماعية الخطيرة العويصة . التي تحتاج في حلها الى تعاون الاطباء والعلماء .

تحتاج ان يشترك العالم والطبيب في درس موضوع الوراثة وتأثير الوسط .

وان لم يكن الاطباء والعلماء (الحكم) اعقل من المحامين والقضاة والمشترعين لبقينا اليوم نحاكم المجانين والمتوهين والمصابين بالقوى العقلية والمرضى !!

بل لبقينا نعاقبهم بما نخجل من ذكره اليوم من العذاب والهلاك الذي !!

بل لبقينا اليوم نشفي مرضانا بالتنويم والسحر والتنجيم وبقية الخرافات الاخرى .

بل لبقينا نخرج (الشياطين) من (المصابين) وهم الا مرضى يائسون !!

ولكن رغماً عن تقدم العالم لم تفقد دور الجهل الفاضح بعد !!

ولن يرتقي العالم الا اذا سادت الرحمة !!

الرحمة التي تعتبر اليوم من الفضائل التي يستحيل او يصعب تحقيقها !!

يدهي ان الانسان في سلوكه خاضع للوراثة ، وان الوسط يكونه ويؤثر عليه تأثيراً بيناً واضحاً . واذا كنا نريد حقيقة ان يرتقي العالم فلا بد من هذه القوانين الحالية البالية وانشاء قوانين جديدة اسمى منها تتمشى مع روح العصر وتكون اقرب للحالة النفسية التي نعيش فيها الآن .

واذا كنا نريد ان نحكم على المجرم ، او نشفيه ، فلا بد ان نجعل (الوسط) ملائماً للوراثة وليس كما هو متبع اليوم . وكما كان في عصور الظلمة الماضية . قد ظهر لنا انه يوجد بعض الناس نعتهم (باللا اجتماعيين) فما الذي جعلهم اعداء الهيئة الاجتماعية ؟

الهيئة الاجتماعية ذاتها !! او بمعنى آخر الوسط الذي نشأوا فيه !!

يترك هؤلاء الناس وشأنهم يقاسون انواع العذاب والضيق .

فاذا شبع نفوسهم بكراهة المجتمع البشري ، شنت الهيئة الاجتماعية من غفلتها وتستيقظ من رقادها ويصرخ لها « لي اعداء » !!

فليتكوا عن آخرهم .... اعداما وشنقا .. . حتى نستريح من شرهم وعبثهم ....

فئة من البشر عجزت عن تكييف حياتها لتحكم افراد اقويائها فيها والسيطرة عليها وايجاب الخضوع والذل لمشيئتها وجورها والا فالويل لهؤلاء تذمروا او شكوا فئة من البشر وقعوا بلهاء او مرضى او مصابين باي داء فبدلا من ان تأخذ بيدهم وتمكنهم من الحياة ، تطلقهم وشأنهم يسرحون ويمرحون ويفسدون فيها حتى تصبح اشبه من الجان !! فاذا رأيناهم في الغد ، من كبار المجرمين ، يقتلون ويسرقون فذا الويل لهم والعذاب وما صرنا لو تداركنا الامر من اوله وعالجنا المرض في الدرجة الاولى واصلحناه وهم في الوسط الذي يعيشون فيه . كما اننا في الوقت الحاضر لا يمكننا ان نضع مجرمينا ونطلق من فيها وتقول الرحمة الرحمة !!

فان من الرحمة ان نبقيهم الآن في سجونهم .

من الرحمة ان نبقيهم حتى نصلح لهم الوسط الذي يعيشون فيه والا فما معنى ان نخرجهم الى عالم لا يجدون لهم مكانا فيه !!

وما احكمنا ان نخرجهم الى « الدنيا » التي لم تخلق لهم وخلقت لغيرهم !!

انه من العقل ان نقيمهم حتى يوجد لهم وسطا يمكنهم ان يعيشوا فيه ويكتسبوا قوتهم من عرق جبينهم لا يعيشون على المال المسروق المختلس ولكن هذا يا للاسف ما نراه اليوم !! يدخلون حجرة المريض ويلاقونه في حالة خطرة فبدلا من مواساته ومعالجته يأمرونه ان يخرج من حجرته باول فرصة ثم يجدون المرض قد اشتد عليه وارتكب جريمة اشنع من الجريمة الاولى . فيقولون ان انجع علاج له « القتل » !!

والقتل ولا شك سنة العاجز ..

يرون انه عاجز فيقتل او انه ضعيف القوى العقلية فيجيزون قتله ويكونون بذلك قتلة سفاكين كما هو قاتل سفاك ...

يرون الوسيم من المجرمين كان وان لا حيلة لهم الا اتخاذ الوسيلة الشائنة الدنيئة الجهنمية الفاسدة طريقة الاعدام والقتل !! وحجتهم الواهية في ذلك ان المجرم فاسد الاخلاق ، المجرم يعدو الهيئة الاجتماعية ، المجرم لا يحرم !!

ولكن اين الاساسات « المتينة » لهذه الادعاآت الباطلة ؟ اذا كان حقيقة عقاب المجرم بالقتل هو العلاج الشافي ، فلا بد اذاً من العقاب لشفاء امراضنا الاجتماعية ولو كان هذا صحيحاً لكان من المعقول ان يختفي الاجرام من زمن بعيد !! او على الاقل نرى حوادث الاجرام في نقصان لا في ازدياد كما نرى اليوم !! ولكن لسوء الحظ لم يعدم الاجرام ولم تقل الحوادث الاجرامية .

اذن . فلا بد ان نعترف بفشلنا وعجزنا التام . اذن يتحتم علينا ان نفكر في طريق آخر غير طريق العقاب فقد رأينا عجزه الفاضح واضحا جليا !!

لقد كان ينتظر ان العذاب الذي احتمله المجرمون في العصور المظلمة ، والرعب ، والارهاب والاهانة التي خلفتهم ، وطرق الاعدام العديدة المشينة المذرية تشفي داء الاجرام او تقلل من حدته . ولكن الذي نراه اليوم هو يجب ان نعلم ذلك تمام العلم ولا نتجاهله او نتعامى عنه هو ان حوادث الاجرام ما كانت يوما من الايام كما هي اليوم في كثرتها وفسوتها . حوادث اجرامية مريعة تدل على التطرف

التي ولي العقد الكامن والوارد ، والنظر في أسباب الإجرام ، والتعاطف من الوقوع في الصائد التي نصب لهذه المجرمين .

وهناك مشكلة أخرى هي وجوب الإسراع في درس القضية وتحليلها والحكم فيها فإن طول هذه الإجراءات والمماطلة والتأجيلات التي يتبعها المحامون عادة يذهب بغرض القضية ويضيع الوقت الذي يجب أن يصرف فيما هو خير وأصلح .

فلا بد لنا من التعاون على تنمية المجرم في أول فرصة ممكنة ، وعلى القاضي أن يقدر الوقت الذي يجب أن تأخذ القضية الأعد للمجرمة العمومي كما هو في انجلترا ومصر والمانيا وغيرها وعندما نشترط مسألة المجرم والقانون لدينا أن القاضي عند الحكم لا يبحث ولا يدرس ولا يطلع على سابقة المجرم !

وهل هذه الطريقة في عهد السادات أن يطلع ، لعمري لقد وجب الاطلاع !

نذهب إلى أنه لا يجب أن تكون في الإجراءات حرية ، بل الطاعة التامة تؤدي بالمتهم إلى الخضوع والذل ، بل إلى الاستبداد والجور والعسف .

لا نريد أن نكون قاسيين ولكن نريد أن لا نطيع الأحداث لأن الطاعة تجعل الطفل إرادته ويصبح متهيئاً لأن يصير في الطاعة أسيراً ويقع في الجريمة .

يجب أن يسود النظام في البلاد ، ونرى أن النظام يجب أن يرجح — يجعلنا النظام — لبعض القوانين التي تساعد على تحقيق ما يجب من الأمن والطمأنينة والسكينة في البلاد التي نعيش فيها .

فإذا المتهم لم يطلع متشرداً بل جندي الأمين الشجاع الذي يمثل أن يطيع قائده لأنه يرى أن لا نجاح لجيش ولا ظفر له إلا إذا كان هناك نظام وكانت هناك طاعة .

لا نطيع لأننا نخشى القانون والإكراه ، بل نطيع لأننا نقتنع واهية صميمة ، ولأننا نطيع لأننا نؤمن أن طاعتنا واجبة ، طاعة مختلفة لخير البلاد والجماعة ويجب أن يعلم ويعلم الأحداث أن لا تسير على الطريق المعوج لكي لا نقع في مهاوي الرذيلة ولا نحسر على المطالبة بالتشديد لأنه ألف القديم ، ومن يعيش القديم الذي فيه خيراً ولا تجرم من اتباع الجديد إذا وجدنا فيه فائدة لعمل وأجر .

وإذا أردنا الفضيلة الثانية التي يجب أن نتصف بها ، فيجب أن نؤمن بحواجز الثقة التي نعتقد أنها قائمة بين الحكم والمحكوم عليهم ، وما السير في طريق الحواجز بخطوات مسرعات

يجب ان نداب على تنقيح قوانيننا وتشذيبها حتى تكون دائما ملائمة للعصر الذي نعيش فيه .

يجب ان ندرس طبيعة الانسان درساً علمياً دقيقاً فلقد اعتدنا ان نقول عن السلوك الشاذ : انه سلوك اجرامي . فيتوهم كثيرون ان هذا السلوك الغير الطبيعي نتيجة الخبث والفجر والفساد

وانهم يقصدون بسلوكهم التعدي على حقوق الغير المكتسبة بمرور الزمان وانهم يريدون هدم القوانين الوضعية التي . نتها الهيئة الاجتماعية للتعمير ومخالفتها هدم لمدنيتهم هدم الهيئة الاجتماعية . وعليه فلا بد من العلاج . لا بد من العقاب ولكنه علاج لا يشفي ، علاج قديم . فانه كما توجد اسباب كثيرة لامراضنا الجسمية وعلاج خاص لكل مرض منها كذلك توجد اسباب كثيرة لامراضنا الاجتماعية والتي تبرر لنا سلوك اولئك الذين يدرسون القوانين فنقول عنهم انهم مجرمون ..

ان للاجرام اسبابا فلابد من بحث هذه الاسباب . وعبثاً نسن القوانين ونزيدها سنة عن اخرى .

وعبثاً نقبض على المجرمين ونودعهم السجون ونكدسهم فيها .

وعبثاً نقيم ملايين الدعاوي والشكايات والاتهامات .

وعبثاً نصرف الوف الجنيهات لتشييد السجون العديدة .

وعبثاً نستعمل العنف والشدة والقتل والسجن فقد وجدناها كلها غير مجدية . فلم لا نسلك طريقاً آخر ؟ ان الجرائم في ازدياد . وهذه حقيقة مرة مرعبة تدل دلالة على ان طرقنا التأديبية القديمة باطلة غير مجدية .

قد آن لنا ان نميز بين مجرم ومجرم ونفرق بين جريمة وجريمة .

قد آن لنا ان نحول السجون الى « اصلاحيات » فلا انتقام ولا قصاص . وانما درس الاسباب والبواعث التي دفعت بالمجرمين الى الاجرام والعمل على ازالتها .

ذكرنا ان حوادث القتل في ازدياد مريع . وحوادث السرقة تترى على اسماعنا حتى اصبحنا لا نهتز عند سماعها بل اصبحنا نقرأ اخبار هذه الحوادث المفجعة بدون ان

نحرك ساكناً فقد الفنا الحاله السيئة التي نشاهدها في العالم اليوم كما ان انضمام فئة من المتعلمين الى طبقة المجرمين مما يزيد المشكلة تعقيداً وخطورة ويجعل لها مغزى خاصاً ولو سألنا اكبر الاجتماعيين عن الوصفة هذا الداء لما كتفيه اسفاً فانه رغم علمه ورغم اخلاصه وشدة رغبته في استئصال الداء يجد نفسه عاجزاً تمام العجز عن وصف علاج ناجع . فان علاج « الاجرام » مركب كما ان الانسان نفسه « مركب »

وكما ان شؤون الحياة كلها مركبة وغامضة .

فدرس هذا الموضوع اذن من اشق ما يكون فلا بد ان ندرس سلوك العادين والشاذين ولا بد ان نفهم ان مقدرة الانسان على ضبط نفسه محدودة . وانه بشري . فلا نطالب منه ما تعجز عنه الملائكة .

ولا بد ان نقدر عامل الوراثة الذي لا مفر منه .

ولا بد ان نعترف بتأثير الوسط ولا بد ان نرى من المشرعين همة وكفاءة واخلاصاً ورغبة اكيدة في سن قوانين اصلح من قوانيننا الحاليه التي اصبحت بالية ولا تتمشى مع روح العصر ومستلزماته نريد قوانين تأخذ بيد الضعيف لا ان تسحق الضعيف

قوانين نرى فيها ان واضعيها رجال حكماء فهموا اطوار البشر وطبائعهم وسلوكهم والعوامل التي تكيف حياتهم وتؤثر عليهم

قوانين منطبقة على العلم وعلى العدل الممزوج بالرحمة .

قوانين نشعر انها انتقلنا الى عصر جديد . عصر نتفاءل منه خيراً . عصر يشعرنا ان عصر الجهل قد محى وتبدد .

عصر نتحقق فيه اننا نسير الى طريق يوصلنا الى محو الاجرام او تقليله الى اقل ما يمكن ولا بد ان نهمل العقاب ولا نستعمله الا عند الضرورة القصوى حيث لا تنفع الوادع الاخرى والا فكثرة العقوبات تقلل من شأنها واهميتها وتجعل تأثيرها عدماً . وقد اصبح اليوم تأثيرها . ولا بد ان تكون سجوننا في يد اخصائيين واطباء عقلاء ممن فهموا الطبائع البشرية حق الفهم والاهم من ذلك ان يكونوا رجالا لهم « ضمائر » حيا يعطفون على البشر وجعل غرضهم خدمة الناس يجب ان يكون القاضي الحالة كما يرى ، غير مرتبط بقانون ، فيستعمل عقله وحكمته واحساسه ، لا ان يحكم ان الرجل الذي امامه مجرم فيروه لان القانون رآه كذا .

ويحكم على الآخر — وهو يعتقد انه بريء — لان التهم لاحقة به زوراً وبهتاناً ؟!

قد آن الاوان ان نصحح القضاء طبياً يعالج كل مجرم اما كل مريض علاجاً خاصاً يعتقد انه يشفيه براي فيه مسؤول المعترف الام ان كانت هناك مسؤولية وان يبحث حالته صحياً وعقلياً ويعرف الاسباب التي دعته للاجرام ويزن بميزان العدل الممزوج بالرحمة .

واننا لا نشكو اليوم من قلة القضاة او المحامين في البلاد ما يكفيها وما يزيد عن حاجتها بكثير .

ولا نشكو من ان العدل لا يسير في مجراه .

ولا نشكو من قوانين معدم شدتها وقسوتها والسجن والتأبيد في من اسهل الكلمات التي ينطق بها القاضي في هذه الايام ولكن الذي نشكو منه هو قلة المهتمين بمشكلة من اكبر المشاكل الاجتماعية وهي :

اننا ما زلنا نصف عدة واحدة لمرضين مختلفين تمام الاختلاف كما عمل الاطباء يضحكون مستهزئين لانهم يعلمون ان لكل مرض علاجاً خاصاً به وعلاج المرض الواحد لا يضمن شفاء امرض آخر مختلف عنه كل الاختلاف .

نريد ان نرى رجالاً يدرسون اجرام المجرم بحثاً علمياً وافياً نريد ان يسمعوا اقواله كلها . يعرفوا سبب سقوطه ، ويمكن ان يعمل لحياته حتى استشير بعض الاستشارة فصلح غيره او نحجزه ونعالجه انه يعمل الى حين الاجرام كما فعل زميله الاول .

ولا بد ان يقف الطبيب امام القاضي كما يقف الرئيس امام الطبيب وعندئذ تصبح سجوننا مدارس ومستشفيات . او يحصر هؤلاء الاجرام لا يستطيعون من الوقوع في انهماكه . اذ انهم لا يقوون على النضال في هذه الحياة .

وبذلك نكون قد حسمنا اولئك الذين دفعتهم بعض العوامل ان يسلكوا سلوكاً شاذاً ونكون قد قضينا قضاء مبرماً على دور الانتقام ونكون قد محوا تماماً اتخاذ العقاب كوسيلة من الوسائل التي تمنع الاجرام والمجرمين .

اليوم — مصر

كامل صدقي مسيحة